الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٥٠
المعقودة يوم الأربعاء
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخمسين

الرئيس : السيد ديكانـــي (هنغاريا)
(نائب الرئيس)

ثـم : السيد جـالـــو (غامبيا)
(نائب الرئيس)

ثـم : السيد ديكانـــي (هنغاريا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال : مسائل حقوق الإنسان (تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

البند ١٤٩ من جدول الأعمال : حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا(تابع)*

* تم النظر في هذه البنود دفعة واحدة .

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.3/47/SR.50
3 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

في غياب السيد كرنكل (النمسا)، تولى الرئاسة
السيد ديكاني (هنغاريا)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ٩٧ من جدول الأعمال : مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/47/24 و Add.1، A/47/353، 434، 445، 479، 501-504، 552، 626، 630، 668، 701، 702)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/47/367 و Add.1 ، A/47/418-S/24516، A/47/596، 617، 621، 625، A/47/635-S/24766، A/47/651، A/47/656، S/24809 A/47/666، A/47/676؛ S/24386 و Add.1؛ A/C.3/47/2)

البند ١٤٩ من جدول الأعمال : حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا (تابع) (A/47/247؛ A/C.3/47/9)

١ - السيد فيسينكو (بيلاروس) : قال إنه على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (A/47/502)، فإن التعاون بين مركز حقوق الإنسان ومجلس أوروبا لمساعدة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية قد جرى تعزيزه. وقد تحقق ذلك من خلال تنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية مفيدة، لاسيما في قضايا منع الجريمة والسجن والاحتجاز الاحتياطي ومسائل الحقوق الفردية. وبإمكان مجلس أوروبا ومركز حقوق الإنسان أن يضطلعا بدور هام في مساعدة بلده لإنشاء دولة تعتمد على حكم القانون وتقديم الخبرات في الشؤون القانونية والقضائية.

٢ - ويؤيد وفده التدابير الخاصة بتعزيز مركز حقوق الإنسان المذكورة في تقرير الأمين العام (A/47/702). كما يؤيد الاقتراح الذي يقضي بتقديم خدمات استشارية تقنية الى بلده تنفيذا لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٣ - إن إنشاء مؤسسات وطنية لتقرير حقوق الإنسان وحمايتها، على النحو الذي نوقش في الوثيقة (A/47/701)، يعتبر وسيلة فعالة لضمان حماية حقوق الإنسان. وتعتبر المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية ذات أهمية خاصة لبلده، الذي يمر بعملية إنشاء مثل هذا النظام. وينبغي أن تمنح المؤسسات الوطنية إمكانية الاشتراك في إعداد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، وعقده.

٤ - وبقدر ما يتعلق بأنشطة الإعلام العام في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك الحملة الإعلامية العالمية بشأن حقوق الإنسان، التي نوقشت في تقرير الأمين العام (A/47/503)، يرى وفده أن تكون الحملة

(السيد فيسينكو، بيلاروس)

دائمة وتجري على نطاق واسع، وينبغي أن تحظى بدعم جميع الدول الأعضاء الذين يشاركون في مُثل ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان. وينبغي أن توزع وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان في جميع مناطق العالم بما فيها بلدان أوروبا الشرقية.

٥ - إن زيادة الطلب على مساعدات الأمم المتحدة الانتخابية، الواردة في تقرير الأمين العام (A/47/668)، تشهد على التغيرات المهمة التي تجري في أرجاء العالم، حيث تكافح الدول في سبيل إنشاء مؤسسات وآليات ديمقراطية وتشجع المواطنين على المشاركة في العملية الانتخابية. وعن طريق تقديم المساعدة في هذا المجال، بإمكان الأمم المتحدة تعزيز الثقة بين أطراف النزاع مما يؤدي الى التشجيع على الحل السلمي.

٦ - وسيتيح المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان القادم فرصة لتقييم المنجزات منذ عام ١٩٤٨. وأعرب عن سرور وفده لأعمال اللجنة التحضيرية، الموصوفة في التقرير (A/47/24 و Add.1)، ويأمل أن يتم وضع جدول أعمال المؤتمر والقضايا ذات العلاقة في وقت قريب.

٧ - ولدى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لإنشاء اقتصاد سوقي صحيح، كرست بيلاروس اهتماما خاصا لضمان حق كل فرد في حيازة ملكية خاصة. ويعتبر هذا الحق أمرا أساسيا لتعزيز حقوق الإنسان الأساسية الأخرى كما سيساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأكملها.

٨ - ويثني وفده على أعمال لجنة حقوق الإنسان في إعداد مشروع إعلان بشأن حقوق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات قومية وإثنية ودينية ولغوية، ومشروع إعلان بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري أو غير الطوعي ويأمل أن يجري اعتماد المشروعين في الدورة الجارية. ويؤيد وفده كذلك الإعلان عن العام الدولي للشعوب الأصلية في العالم، في سنة ١٩٩٣.

٩ - السيد يو أي لوين (ميانمار) : قال إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان سيشكل امتحانا لإرادة المجتمع الدولي لمعالجة مسألة حقوق الإنسان بجميع أبعادها - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسيتيح فرصة لدراسة وسائل تحسين تنفيذ معايير حقوق الإنسان المقبولة عالميا، والنظر في الصلة بين التنمية وحقوق الإنسان. وينبغي أن تطبق مبادئ حقوق الإنسان دون تمييز. إن قضية حقوق الإسان سوف لا تخدم أحدا إذا اختارت بعض البلدان أن تعتبر تفسيرها لها بمثابة حقيقة شاملة وتحاول أن تفرض وجهات نظرها على الآخرين. كما لا يمكن أن تستعمل قضايا حقوق الإنسان وعمليات الانتخابات باعتبارها وسائل للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

(السيد يو أي لوين، ميانمار)

١٠ - وقد اتخذ بلده خطوات ليصبح طرفا في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩١ أصبح طرفا في اتفاقية حقوق الطفل، ثم انضم في عام ١٩٩٢ الى اتفاقيات جنيف الأربعة. وقد تعاونت حكومته مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعاونا كاملا، وقدمت الى لجنة حقوق الإنسان ردودا شاملة وواقعية لطلباتها. كما رحبت بزيارة الخبراء المستقلين كما ستستقبل قريبا السيد يوكوتا، المقرر الخاص بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٥٨/١٩٩٢. ومع أن وفده قد تخلى عن ذلك القرار، إلا أنه قد قرر أن يستقبل المقرر الخاص دفاعا عن الأمم المتحدة. وقد قدم وفده الى المقرر الخاص المعلومات التي طلبها، وجرى إعادة استنساخ تلك المعلومات باعتبارها ملحقا لتقرير المقرر الخاص (A/47/651).

١١ - ويقدر وفده النهج المتزن الذي قدم المقرر الخاص تقريره به، وأنه واثق أنه سوف يتولى مسؤولياته دون محاباة. وأعرب عن خيبة أمل وفده من ممثل المملكة المتحدة الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وممثل الولايات المتحدة، حيث اتخذا موقفا سلبيا واضحا، متجاهلين التغيرات المهمة التي حدثت في بلده، واللذين اختارا أن يقدما بيانين شخصيين يتناقضان مع الحالة الحقيقية.

١٢ - وعلى الرغم من رغبة بلده بالتعاون مع هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، لايزال يتعرض لنقد ظالم لا مبرر له. وقد اتخذت حكومته خطوات نحو إقامة دولة قوية مستقرة وديمقراطية. وقام ممثلو الحكومة بالاجتماع خلال هذا العام بممثلين منتخبين للأحزاب السياسية لمناقشة أساليب عقد مؤتمر وطني سيعمل على رسم المبادئ الأساسية لوضع دستور جديد.

١٣ - كما أطلقت الحكومة سراح مئات المسجونين الذين لا يشكلون خطرا على الأمن الوطني بعد الآن. إن الحالة في البلد بأسره قد تحسنت كثيرا عن الحالة المضطربة لعام ١٩٨٨. وقد تم إقرار النظام والقانون، وألغيت الأحكام العرفية في جميع أرجاء البلد وأعيد فتح جميع الجامعات والمعاهد العليا.

١٤ - إن قضية التحركات عبر الحدود من ميانمار وبنغلاديش (A/47/651، المرفق، الفقرة ٥٩) قد عولجت من جانب البلدين بروح من الصداقة والتعاون. ونتيجة للاتفاق الذي تم التوصل اليه، فقد شرع بإعادة السكان الى أوطانهم على نحو طوعي. وقد تم إدماج جميع العائدين بمجتمعاتهم بكرامة وأمن.

١٥ - وفي الوقت الذي تتخذ فيه خطوات لإنشاء دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، ينبغي دعم المبادئ الأساسية للسيادة الوطنية والتضامن الوطني. ويمكن تحقيق الديمقراطية بأفضل وجه عن طريق التداول وتوافق الآراء. إن عملية التحول نحو الديمقراطية لاسيما في بلد يتميز بأعراق قومية متعددة، تعتبر أمرا حساسا ولا يمكن تحقيقها إلا عن طريق شعب ذلك البلد بالذات.

١٦ - تولى الرئاسة السيد جالو (غامبيا)، نائب الرئيس.

١٧ - السيد سليمان (السودان)، أشار الى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣، وقال إن بلده يأمل أن يجري حوار بناء ويتسم الإعداد للمؤتمر بتوافق الآراء، كما أعرب عن تقديره لجهود لجنة حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان في هذه العملية.

١٨ - وكررت حكومته تأكيد احترامها الكامل للصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها والتزامها بها. ومنذ ثورة الإنقاذ الوطني في حزيران/يونيه ١٩٨٩، فقد جرى إصلاح مؤسساتها للسماح باشتراك أوسع في الحياة السياسية وشفافية أكثر في إدارة العدالة. إن إحلال السلام في الجزء الجنوبي من البلاد يحظى بالأولوية، وتعتقد الحكومة اعتقادا جازما أن ذلك لا يمكن أن يتحقق ألا من خلال المفاوضات.

١٩ - كما يقع على الحكومة واجب حماية المدنيين في الجنوب من فظائع حركة العصاة. ومع ذلك فقد تعرضت السودان لمزاعم تتعلق بحالة حقوق الإنسان من جانب بعض الدول. وقد كرر وفده بأن حقوق الإنسان تعتبر أمرا أساسيا لثقافته وأساسا لسياسته كما أنه قد تعاون تعاونا كاملا مع لجنة حقوق الإنسان. وقررت اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين، في قرار سري، تعيين خبير مستقل للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، حيث سيقدم تقريره الى اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين. ويقوم الخبير المستقل بزيارة البلد حاليا ويلقى تعاونا كاملا من جانب الحكومة. وبالإضافة الى ذلك فإن الممثل الخاص للأمين العام قد زار السودان في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر لدراسة مشكلة السكان المرحلين في الداخل.

٢٠ - وتعتقد حكومته أن تعاونها مع لجنة حقوق الإنسان قد عبرت بجلاء عن احترامها لإجراء عملية حيادية، ينبغي أن يتاح لها أن تأخذ سبيلها. ومع ذلك فإن مسألة المواطنين المرحلين داخليا مابرحت تحظى باهتمام كبير. وقد اضطر هؤلاء الناس الى الرحيل من الجنوب الى الشمال بسبب الحرب الأهلية. ثم استقروا في مواقع غير أمينة وغير صالحة حول العاصمة وغيرها من المدن الكبيرة، وبذلت الحكومة جهودا لتعيين مواقع أفضل في مستوطنتين رئيسيتين مؤقتتين. وجرى عرض هذه الخطة على وكالات الأمم المتحدة المعنية وممثلي البلدان المانحة، ولكنها لم تلق استجابة. لذلك اضطرت الحكومة الى تنفيذ تلك الخطة بمواردها الشحيحة.

٢١ - وهناك مزاعم عن إعاقة عمليات الإغاثة لضحايا الحرب في الجنوب. بيد إن تلك الصعوبات التي تم الإقرار بها في توفير المساعدات الإنسانية الى الجنوب تعزى الى حركة العصاة وليس الى الحكومة. وقد قامت الحكومة مؤخرا بعقد اتفاق تعاون مع الأمم المتحدة لتحسين فعالية ونطاق عمليات الإغاثة. كما اتهمت الحكومة بأنها تصدر المواد الغذائية بينما يعاني سكانها في الجنوب من المجاعة. وينبغي الإشارة الى أن إنتاج الغذاء في السودان يعتمد على الأمطار بوجه خاص؛ لذلك فإن حالة الأمن الغذائي تعاني من تأرجح واسع. إن المحصول الحالي يعتبر جيدا جدا، وسيغطي محصول السرغوم الاستهلاك المحلي واحتياجات الإغاثة. ونظرا لأن قدرات الخزن محدودة، فإن الفائض سيطرح للتصدير بغية رفع أسعار

(السيد سليمان، السودان)

السرغوم الى مستوى يفوق تكلفة الإنتاج، بغية تشجيع المزارعين على إنتاج السرغوم في الموسم القادم، وللحصول على العملة الصعبة اللازمة للوقود والأسمدة. إن قرار تصدير السرغوم ليس قرارا مسؤولا، بل ضروريا للأمن الغذائي للبلد.

٢٢ - وفيما يتعلق بمزاعم سلامة عمال الإغاثة المغتربين، فإن هؤلاء العمال لم يلقوا أي أذي في أي منطقة تخضع لسيطرة الحكومة. إن الاغتيال المأساوي لعدد من عمال الإغاثة قد حدث في مناطق يسيطر عليها العصاة، وبأيديهم، كما خلصت اليه تحقيقات الأمم المتحدة. إن الوفود التي أثارت مسألة الأمن، لديها اتصالات منتظمة مع زمر العصاة، ويجب عليها أن تستخدم تلك الصلات لضمان سلامة عمال الإغاثة. أما التهم المتعلقة بإعدام اثنين من الموظفين المحليين التابعين لوكالات دولية، باجراءات موجزة، فهي اتهامات لا أساس لها من الصحة. فقد حوكم الموظفون بموجب القانون السوداني وثبتت إدانتهما. والتهم الخاصة بالتمييز العنصري لا تستند إلا الى سوء فهم فاضح. فالسودان، الذي يمثل العالم الصغير لأفريقيا في تنوعه الإثني والديني والثقافي، مابرح يمارس التسامح والتعايش.

٢٣ - إن أي محاولة لدفع الجمعية العامة لاتخاذ اجراء بشأن الحالة في السودان في الدورة الجارية ليست منصفة ولا مناسبة. ويجب إرجاء اتخاذ اجراء بشأن مشروع القرار بشأن تلك المسألة الذي جرى تعميمه على نحو غير رسمي، لحين تتمكن لجنة حقوق الإنسان من النظر في المسألة في ضوء النتائج التي سيتوصل اليها كل من الخبير المستقل والممثل الخاص.

٢٤ - السيد يحيا (ماليزيا) : قال إنه على مر العقد الماضي، فإن الاختلافات بين الغرب والبلدان النامية بشأن قضايا مثل مسألة حقوق الإنسان قد ازدادت حدة. فالغرب يؤكد على الحقوق المدنية والسياسية بينما تعتبر البلدان النامية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية - وبعبارة أخرى الحق في التنمية - ذات أهمية أكبر. وتختلف الآراء بشأن كيفية تحقيق معايير مقبولة لحقوق الإنسان، ومن الذي يضع تلك المعايير، وما إذا كانت الحقوق الفردية لها أسبقية على حقوق الأكثرية. ويبدو أن الغرب يتجاهل الصلة بين حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مصرا على أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية لا تتجزأ وينبغي أن تطبق على نحو متزامن. وقد واجهه العديد من البلدان التي تدعم قضية حقوق الإنسان عقبات قبل أن تصل الى المرحلة الراهنة، بما في ذلك تاريخ من انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان. ولكل بلد خلفيات تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة: ولذلك ينبغي تجنب أي محاولة لفرض مجموعة معينة من القيم.

٢٥ - وبالإشارة الى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لاحظ أن المؤتمر السابق قد عقد في طهران في عام ١٩٦٨، ومنذ ذلك الحين تعرض المناخ السياسي لتغييرات واسعة. لذلك فإن من الملائم استعراض جميع جوانب حقوق الإنسان، كما أن على المجتمع الدولي أن يكرس نفسه لمبادئ حقوق الإنسان. وترى ماليزيا

(السيد يحيا، ماليزيا)

أنه ينبغي أن تعطى لكل بلد الحرية في اختيار ما يفضله استنادا الى احتياجاته الخاصة. ومع ذلك فإنها لا تتغاضى عن تجاوزات الحكومات غير الديمقراطية التي لا تنسجم مع بقية العالم في مسألة حقوق الإنسان.

٢٦ - وسيتيح هذا المؤتمر الفرصة لإعادة تأكيد التعهد الذي طرح في مؤتمر طهران بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية. ومن الخطأ استخدام مؤتمر ١٩٩٣ لممارسة ضغط على البلدان النامية لقبول المعايير الغربية لحقوق الإنسان أو لوضع أهداف لتنفيذها. وهناك عدد كبير جدا من البلدان النامية التي تعاني من الفقر والحاجة الى الاستقرار السياسي بغية الشروع بتنفيذ الأولويات الإنمائية. ويتفق وفده مع الأمين العام (A/47/1، الفقرة ١٠٠) بأن حقوق الإنسان لا معنى لها في ظروف يسود فيها الفقر والحرمان.

٢٧ - وخلال تجربة إنشاء الأمة، ما انفكت ماليزيا تخضع لمبادئ الديمقراطية ولحقوق الإنسان. وقد نشأت العديد من الصعوبات التي تواجهها من أنها تتألف من مجتمع غير متجانس معرض للاختلاف. وقد أدت الأحداث المأسوية الماضية الى تلقين درس بشأن خطورة الحرية السياسية السائبة. ومابرحت ماليزيا تواصل كفاحها للمحافظة على وحدتها الوطنية وتماسكها الاجتماعي المعرضين للعطب. وتؤمن ماليزيا بالديمقراطية باعتبارها ضرورة لبقائها بالذات. وإذ تكمن أهم مشاكلها العاجلة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي ، بيد أنها تعبر عن نفسها في الميدان المدني والسياسي. وفي أعقاب دراسة دقيقة لجميع المتغيرات، خلصت الحكومة الى اعتبار المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية تحظى بالأولوية. وقد طبقت سياستها الاقتصادية الجديدة لفترة تقارب ٢٠ عاما، تحقق خلالها تقدم اقتصادي مذهل الى جانب الاستقرار السياسي والمحافظة على الديمقراطية.

٢٨ - ويجب أن يقوم المؤتمر القادم بدراسة اقتراح الأمين العام بدقة (A/47/1، الفقرة ١٠١) الذي يقضي بأن يعمل المجتمع الدولي على استقصاء الطرق والوسائل التي تؤدي الى منح الأمين العام وهيئات متخصصة في حقوق الإنسان سلطات تخولهم إحاطة مجلس الأمن علما بانتهاكات حقوق الإنسان الضخمة، مع تقديم مقترحات باتخاذ اجراء. كما قال الأمين العام (المرجع السابق، الفقرة ١٠٢) إن التدخل الحيادي الذي يستند الى معايير مقبولة على نطاق واسع يمكن أن يبدد سوء الفهم ويساعد على إنشاء إطار يؤدي الى التعايش. ومع ذلك، فنظرا للممارسات غير الديمقراطية الجارية لمجلس الأمن ولعدم وجود معايير مقبولة لحقوق الإنسان بعد، فإن ماليزيا تعتقد أنه ليس من الحصافة أن يصبح مجلس الأمن القاضي والمحكم في هذه المسائل. كما أعرب عن مخاوف وفده بشأن عمليات الإعداد للمؤتمر. ويعتقد بجزم أنه يجب أن يجري إقرار جدول الأعمال بتوافق الآراء، لا بالتصويت، ودعا الرئيس الى الاستمرار في بذل جهوده لإنشاء توافق الآراء هذا.

٢٩ - تولى الرئاسة السيد ديكاني (هنغاريا)، نائب الرئيس.

٣٠ - السيد ساردينبرغ (البرازيل) : قال إنه منذ البداية قدمت الأمم المتحدة إسهاما استثنائيا في ميدان حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وإن مبادئ ومعايير حقوق الانسان ومعاييرها تعتبر مقبولة على نطاق واسع في أرجاء المجتمع الدولي. بيد أن عالميتها يجب أن تلقى انعكاسا من خلال الانضمام الشامل الى معاهدات حقوق الإنسان.

٣١ - وسيتمكن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من إتاحة الفرصة لتقييم أنشطة حقوق الإنسان واتخاذ خطوات لجعلها أكثر فعالية. وعلى كل بلد أن يسمع صوته بغية أن تستند الاجراءات القادمة على توافق الآراء الذي يعبر عن تعهد عالمي خالص لحقوق الإنسان. إن عملية الإعداد للمؤتمر لم تتحرك الى الأمام بالسرعة المطلوبة. وفي الواقع لم يشرع حتى الآن بإعداد الوثائق التي ينبغي دراستها تمهيدا لاعتمادها من جانب المؤتمر. وإن من الضروري اعتماد جدول الأعمال المؤقت خلال الدورة الجارية للجمعية العامة بغية أن يكرس الاجتماع التحضيري القادم لمسألة الوثائق. ويقدم مشروع القرار A/L.3/47/L.18 حلا وسطا جيدا لجدول الأعمال، ويوافق وفده على اعتماده.

٣٢ - إن انتهاء الحرب الباردة قد ألقت مزيدا من الضوء على الصلة بين حقوق الإنسان والتنمية، وأصبح من المفهوم أن الاعتبارات المتعلقة بقضايا التنمية لا يمكن أبدا أن تعفي الحكومات من التزاماتها إزاء احترام حقوق الأفراد. وقد أوضحت الأحداث أن العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان ليست أحادية الاتجاه، وإن التنمية الاقتصادية، حتى على المستوى العالي، لا تضمن بالضرورة احترام حقوق الإنسان. لذلك فإن على البلدان المتقدمة النمو والنامية، على حد سواء، أن تكافح لضمان تلك الحقوق.

٣٣ - وعلى المدى البعيد، فإن احترام حقوق الإنسان لا يمكن ضمانها إلا عن طريق تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون على النطاق العالمي، وهي عملية ترتبط بدورها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذه الحقيقة أثران مهمان، الأول: ينبغي بذل أقصى الجهود على الصعيد الدولي لتعزيز النمو الاقتصادي وضمان الحق في التنمية، ويجب أن تستند العملية بأسرها على الديمقراطية والحرية السياسية، والثاني: أن الهموم الإنمائية يجب أن تدمج بمبادرات حقوق الإنسان، وافضل وسيلة بناءة للقيام بذلك هي مساعدة البلدان على تعزيز مؤسساتها الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإن قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٢/٥١، الذي اشترك وفده في تقديمه، يؤكد على تنمية إنشاء آليات يتمكن المجتمع الدولي أن يقدم من خلالها مساعدات تقنية ومالية لمشاريع تتعلق بحقوق الإنسان في ميادين مثالها تنفيذ القانون و/أو إدارة القضاء. ويأمل وفده أن يولى النهج الذي توخاه وفده دراسة كاملة في مؤتمر ١٩٩٣.

٣٤ - إن البرازيل طرف في جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مما يعكس تعهدها بضمان أعلى مستويات الحقوق والحريات لمواطنيها. وتعلق حكومته أهمية عظيمة على تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون استنادا الى سياسة الانفتاح. كما تقدر حوارها الجاري مع المنظمات غير الحكومية، الذي يقدم

(السيد ساردينبرغ، البرازيل)

إسهاما كبيرا في مجال حقوق الإنسان. إن الممارسة الكاملة لحرية التعبير والإعلام في بلده قد أسفرت عن وعي السكان الكامل بأي انتهاك لحقوق الإنسان، والرد عليه.

٣٥ - وفي السنوات الأخيرة حققت حكومته تقدما رئيسيا في مجالات مهمة من حقوق الطفل. فقد تعهدت بحماية الأطفال وتحسين نصيبهم في الحياة ومعاقبة الأفراد الذي يرتكبون أعمال عنف ضدهم. وقد أولي اهتمام خاص لحالة الأطفال المشردين، وهي مشكلة تفاقمت بسبب المحنة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تعاني منها البرازيل. وبينما تقدر النصح الذي يقدم اليها في هذا المجال من جانب المجتمع الدولي، فإن حكومته بحاجة الى أشكال من المعونة الملموسة على نحو أكبر.

٣٦ - ويأمل وفده أن تثير السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم اهتماما أكبر بمشاكل تلك الشعوب. وينبغي أن تكون المشاريع المتخذة في إطار ذلك العام عملية التوجه، كما يجب أن تعكس رغبات المجتمعات الأصلية وقيمها الثقافية. وقد منحت البرازيل أولوية عليا لهذه المسألة وقامت بعملية تحديد الأراضي سعيا وراء ضمان حماية شعوبها الأصلية.

٣٧ - السيد لونغ شامب (هايتي): قال إن بلده يعلق أهمية عظيمة على حقوق الإنسان، وبناء على ذلك فإنه طرف في عدد كبير من صكوك حقوق الإنسان. وفي شباط/فبراير ١٩٩١، قام الشعب الهايتي لأول مرة في تاريخه بانتخاب رئيسه، بأسلوب ديمقراطي، حيث تعهد بضمان التعددية السياسية، والوحدة الوطنية، والحريات الأساسية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١، حدث انقلاب عسكري دموي، نفذته أقلية تسعى لحماية مصالحها الخاصة، مما وضع حدا لتقدم البلد نحو الديمقراطية وأعاده الى حالة السلطة المستبدة الظالمة.

٣٨ - وقام هذا الانقلاب بقمع أي أثر لسيادة القانون. وأصبحت حالة حقوق الإنسان مخيفة: وأضحت الحقوق الأساسية تنتهك يوميا، عن طريق عدد لا حصر له من حالات الاحتجاز والاختفاء والاعتقال والإعدام فضلا عن الابتزاز الذي تقوم به قوات الأمن بالإضافة الى المعاملة السيئة للمسجونين. وقد جرى كبح حريات التجمع والكلام والحركة بشكل عنيف؛ كما سيطر الجيش على الصحافة، وساد جو عام من القلق والخوف. ومابرحت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية تتدهور. وردا على ذلك فر آلاف الهايتيين إما الى مناطق أخرى من البلد أو الى الخارج، مما حمل البلدان المجاورة عبئا. ويتضمن التقرير الذي أعده المقرر الخاص الذي عينته لجنة حقوق الإنسان A/47/621 مزيدا من المعلومات بشأن الحالة في هايتي.

٣٩ - وإدراكا لرغبة الشعب الهايتي في الحرية والعدالة، قامت الحكومة الدستورية بالتعهد الجازم بإعادة سيادة القانون. وفي هذا السياق، أعرب عن رغبته بالتأكيد على الأهمية الكبيرة لتعليم حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية على نطاق العالم. وبهذه الروح نظمت حكومته، برعاية مركز حقوق الإنسان ولجنة

(السيد لونغ شامب، هايتي)

البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، حلقة عمل بشأن تعزيز الحقوق الفردية في هايتي، عقدت في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٤٠ - السيد الديب (مصر): قال إن وفده يؤيد الجهود التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، لاسيما من جانب اللجان الإقليمية. ويأمل أن يقوم المؤتمر بإجراء معالجة كاملة وموضوعية لقضايا من أمثال تقرير المصير والحرية السياسية استنادا الى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتهديد المفروض على الحقوق الأساسية من جانب الاحتلال الأجنبي، والتمييز العنصري والتطهير الإثني.

٤١ - وبالإشارة الى التعليقات الواردة على حقوق الإنسان والتنمية الواردة في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة A/47/1، قال إن الحق في التنمية يقتضي ضمان احترام جميع حقوق الإنسان الأساسية. إن التطورات الدولية التي جرت مؤخرا قد شجعت التحول الى الديمقراطية ووسعت نطاق التعاون، الذي ينبغي أن يؤدي الى عين النتائج في مجال الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما أن حرية الاشتراك في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية تعتبر أمرا هاما، فضلا عن التعهد بتعزيز التعاون الدولي عن طريق استنباط أنماط شاملة للتنمية تتيح التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بحق التنمية الإنسانية من حيث تحسين مستويات المعيشة والصحة والتعليم، أثنى على المبادرات التي تتخذها مختلف وكالات الأمم المتحدة لإدماج المبادئ التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أعمالها.

٤٢ - وبقدر ما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن تعزيز فعالية مبدأ الانتخابات الدورية والصحيحة (A/47/668)، فإن وفده يعلق أهمية على توفير مساعدات الأمم المتحدة التقنية وغيرها بهدف إنشاء أنظمة سياسية مستقلة ودائمة. كما يدعم القيام بمزيد من الاتصالات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وتجنب الازدواج، مما سيسهل مهمة وحدة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية. ومن الإسهامات المهمة الأخرى ذكر الخدمات الاستشارية وتدريب الموظفين الانتخابيين التي يقدمها مركز حقوق الإنسان، وأعمال إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق يؤكد وفده على احترام حقوق الإنسان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفضلا عن ذلك ينبغي الإقرار أنه يتعذر تطبيق أي نظام سياسي منفرد أو عملية انتخابية معينة على جميع الدول بسبب اختلاف العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية والدينية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار. كما ينبغي تنفيذ العملية الانتخابية طبقا لدستور كل دولة على حدة واستنادا الى احترام حق الشعوب السيادي في تقرير أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة.

٤٣ - إن الهجرات الجماعية الواسعة الأخيرة التي تحدث على نطاق عالمي تشكل تهديدا حقيقيا لحقوق الإنسان. وبالإشارة الى تقرير الأمين العام بشأن حقوق الإنسان والهجرات الجماعية (A/47/552)، أثنى على الجهود المبذولة لرصد حقوق الإنسان وتعزيز نظم الإنذار المبكر. ووفقا لذلك فإن وفده يدعم التدابير

(السيد الديب، مصر)

المتخذة، في وقت مبكر من عام ١٩٩٣، لتطبيق آلية شاملة النظام للإنذار المبكر عن الهجرات الجماعية المحتملة، مما يعتبر ذا أهمية من حيث تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٧/٤٦.

٤٤ - إن الحالة الراهنة في أجزاء من أفريقيا وفي يوغوسلافيا السابقة تبعث على القلق الدولي. ويشكل ترحيل المسلمين بالقوة في البوسنة والهرسك انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، بينما يشكل نفي الفلسطينيين من الأراضي المحتلة انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. ومن المهم معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة، مما يتطلب إرادة سياسية لمواجهة النزاعات المسؤولة عن تدفق اللاجئين واتخاذ تدابير لكبح هذا التدفق. إن الاستراتيجية الوقائية ينبغي أن تضمن أيضا الحق بالعودة الطوعية الى الوطن وتقديم تعويضات عن الممتلكات المتضررة.

٤٥ - ويثني وفده على إنشاء لجنة خبراء لدراسة انتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، بموجب قرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢)، ويأمل أنها سوف تقدم استنتاجاتها قريبا. وفيما يتعلق بالتطهير الإثني للمسلمين في تلك المنطقة فإن المسؤولية الكاملة تقع على السلطات الصربية. وفي هذا المقام فإنه يؤيد إنشاء محكمة جنائية دولية ستعمل على ردع هذه الأعمال عن طريق محاكمة هؤلاء المسؤولين عن جرائم الحرب المقترفة والمعاقبة عليها.

٤٦ - وتقدم مصر ضمانات دستورية وقانونية كافية لحماية حقوق الإنسان داخل أراضيها؛ وهي طرف في ١٧ صك دولي لحقوق الإنسان، وقد أدخلت إصلاحات قانونية ودستورية وثيقة الصلة على مدى الـ ٢٠ سنة الماضية. وبعد أن أوجز إسهامات مصر في وضع مواثيق دولية وإقليمية لحقوق الإنسان وأنشطتها المتعلقة بحقوق الطفل، أيد تدعيم مركز حقوق الإنسان. ونظرا لعبء العمل المتزايد الذي يقع عليها ودورها المهم في حماية حقوق الإنسان، فينبغي تزويدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ برامجها.

٤٧ - السيد رحمان (باكستان): أشار الى أن جهود الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها لم تكن ناجحة بشكل مطرد، نظرا لأن المنظمة امتنعت في كثير من الأحيان عن اتخاذ إجراء ضد المنتهكين الذين يستخدمون قوتهم ونفوذهم. وقد استوعب عدد متزايد من البلدان، في السنوات الأخيرة، قيم الديمقراطية والاقتصاد السوقي الحر الذي يعتبر حاليا أمرا ضروريا لضمان حقوق الإنسان. ومع ذلك يمكن التساؤل ما إذا كان بالإمكان ضمان احترام حقوق الإنسان أبدا، في عالم تظل فيه العلاقات السياسية والاقتصادية غير عادلة. وقد أسهمت هذه المظالم بشكل مباشر أو غير مباشر في إشعال الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية في أجزاء كثيرة من العالم.

٤٨ - إن انتهاء الحرب الباردة قد أدت الى حفز حماسة أكبر لتعزيز حقوق الإنسان. ومع ذلك فمن الناحية العملية فإن العالم يشهد تزايدا في المشاعر العنصرية، والعنف ضد المهاجرين وإعادة التوطين القسري

(السيد رحمان، باكستان)

للاجئين. إن العدوان الصربي في البوسنة والهرسك يعادل اتباع سياسة الإبادة الجماعية ضد السكان المسلمين؛ كما أنه ينتهك الأوامر القضائية ضد التعصب الديني. وقد يؤدي الى اشتعال الحروب الدينية والإثنية في البلدان الجديدة الأخرى. وبناء على ذلك يؤيد وفده إنشاء محكمة جرائم حرب بغية مثول الذين يرتكبون هذه الجرائم أمام المحكمة.

٤٩ - وقد أسفر التمييز العنصري عن نزاعات ومصادمات، لذلك فإن من الضروري أن تطبق معايير موحدة بشأن حقوق الإنسان بالنسبة لجميع الشعوب. ولجميع الشعوب الحق في تقرير المصير، بما في ذلك الأمم الجديدة، ولكن بأسلوب يحافظ على السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك لم يتحقق هذا الحق في بعض الحالات مع أنه قد تم التعهد به صراحة. كما حدث في جنوب أفريقيا وفلسطين. وفي هذا السياق يعتقد وفده أنه لا يمكن إنشاء جنوب أفريقيا باعتبارها مجتمعا حرا من العنصرية إلا إذا عمدت الحكومة بعزم الى إنهاء العنف الموجه ضد المؤتمر الوطني الأفريقي. وبقدر ما يتعلق الأمر بالشعب الفلسطيني يأمل وفده أن تسفر محادثات سلام الشرق الوسط الى تسوية عادلة وشاملة استنادا الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٥٠ - وبقدر ما يتعلق بجامو وكشمير، فقد دعت حكومته الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن لعام ١٩٤٨، التي تقضي بتعزيز مستقبل المنطقة عن طريق استفتاء حيادي. وقد وافقت كل من الهند وباكستان على تلك القرارات؛ ومع ذلك فإن الهند رفضت فيما بعد السماح لشعب كشمير بممارسة حقه في تقرير المصير. وبعد عقود من الاضطهاد الهندي، شرع شعب جامو وكشمير بحركة سلمية في سبيل نيل الحرية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. وردت قوات الأمن الهندية في المنطقة على ذلك بشن حملة قمع وإرهاب. وقد أبلغ عدد من المصادر أنه خلال السنتين الأخيرتين قامت تلك القوات بتنفيذ سياسة تعذيب، وإغتصاب جماعي وتقتيل عشوائي بغية سحق الحركة الشعبية. ويجري حاليا وزع قوات عسكرية وشبه عسكرية هندية يعدون بمئات الآلاف في المنطقة وهم محميون قانونا من أي تحقيق أو عقاب فيما يتعلق بسلوكهم. وتحت حكم الإرهاب تعرض آلاف الكشميريين من الرجال والنساء والأطفال الى التعذيب والاغتصاب أو أنهم اغتيلوا عن عمد.

٥١ - وحتى وقت قريب لم يكن يسمح للصحفيين الأجانب بزيارة كشمير؛ واستجابة للضغط الدولي، فقد تم السماح لهم فيما بعد بزيارتها، تحت الحراسة في مناطق "آمنة" معينة. كما رفضت السماح لمنظمات حقوق الإنسان بزيارة المنطقة، إلا أنها تمكنت من جمع المعلومات بشأن الحالة، وأكدت تقارير وسائط الإعلام بشأن التعذيب والضرب العشوائي والاغتصاب الذي يجري بشكل روتيني.

٥٢ - ويشير تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٢ وآخر تقارير "آسيا واتش" وأطباء حقوق الإنسان، الى معلومات بشأن عدد كبير من حالات الضرب والتعذيب والقتل من جانب قوات الأمن الهندية في

(السيد رحمان، باكستان)

كشمير. وترحب باكستان بالاهتمام الذي أعرب عنه ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن حالة حقوق الإنسان في تلك المنطقة. ومما يبعث على الرتياح بوجه خاص أن البرلمان الأوروبي قد اعتمد قرارا في آذار/مارس ١٩٩٢ بدعم حق الشعب الكشميري في تقرير المصير وطلب الى الأمم المتحدة أن تضع حلا بشأن الموضوع. إن كفاح الشعب الكشميري يتسم بكونه كفاحا أصيلا بالكامل، وقد اقترحت حكومته على نحو متكرر أن يتمركز مراقبون حياديون في كشمير للتحقق من مزاعم الهند بالتدخل. وتأمل أن يؤيد الاتحاد الأوروبي هذا الاقتراح.

٥٣ - وقد تشجعت باكستان قليلا بإنشاء لجنة حقوق الإنسان في الهند. إلا أن ولاية اللجنة لا تشمل أنشطة القوات المسلحة وشبه المسلحة، المسؤولة في معظم الحالات عن حوادث القتل والاغتصاب والتعذيب. وقد نشرت بعض منظمات حقوق الإنسان المستقلة في الهند تقارير موثقة بشأن الحالة. وقامت لجنة التنسيق المعنية بكشمير، برئاسة قاضي هندي بزيارة المنطقة في أيار/مايو ١٩٩٢ واقرت بالمرارة البالغة التي يحملها الشعب ضد الحكومة الهندية نتيجة أعمال التعذيب وإطلاق النار دون تمييز والنهب والاغتصاب التي تقترفها قوات الأمن.

٥٤ - وتشكل الحالة في كشمير تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقد جرى وزع القوات الهندية والباكستانية وجها لوجه في كشمير وأصبح التوتر بالغا. وبذلت الحكومة الباكستانية كل الجهود لتجنب التصعيد. ومن الضروري أن تظهر الهند نفس القدر من ضبط النفس وتوقف حملة القمع التي تشنها على كشمير. ولكن الهند لم تعرب حتى الان عن استعدادها لحل النزاع عن طريق الحوار.

٥٥ - إن الانتهاكات الفاحشة والمنتظمة لحقوق الإنسان من جانب قوات الأمن الهندية في جامو وكشمير تستحق الإدانة من جانب الأمم المتحدة. وعلى الدول الأعضاء أن تضمن أن تقوم الهند بوقف حملتها القمعية وانتهاكاتها الجماعية لحقوق الإنسان في كشمير وتلغي القوانين التي من شأنها أن تمكن قوات الأمن الهندية من ارتكاب هذه الانتهاكات دون تعرضها للعقاب. وعلى المنظمة أن ترسل بعثة استقصاء حوادث الى جامو وكشمير لتحديد الحالة هناك. وينبغي أن تسحب الهند جملة قواتها المسلحة وشبه المسلحة من كشمير وتدخل في حوار صادق مع باكستان لتحقيق تسوية سياسية سلمية بشأن النزاع وفقا لقرارات الأمم المتحدة واتفاق سيملا.

٥٦ - السيد كبه (العراق) : أعرب عن رغبته في التعليق على التقرير المؤقت للمقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في العراق (S/24386، المرفق؛ A/47/367 و Add.1) بغية تبليغ اللجنة بشأن المفاهيم المغلوطة الواردة باعتبارها حقائق لا تقبل الجدل، حيث أشار في هذا الصدد الى الرد العراقي على الجزء الأول من التقرير (A/C.3/47/2). أولا: إن الحكومة العراقية قد تعاونت تعاونا كاملا مع المقرر الخاص وقدمت التسهيلات المطلوبة. بيد أنه تجاوز ولايته عن طريق إغداق التهم، ضد الحكومة العراقية من خلال وسائط

(السيد كبه، العراق)

الإعلام، وبذلك يشترك بصراحة في الحملة المضادة للعراق التي تقودها الولايات المتحدة وحلفائها. والأدهى من ذلك، فإن نشاطه هذا يشكل جزءا من خطة الحلفاء لتمديد المقاطعة ضد الشعب العراقي والتدخل الفاضح في شؤون العراق الداخلية بهدف تقويض سيادته ووحدته الوطنية.

٥٧ - وقد تجلى ذلك بشكل واضح حين قدم المقرر الخاص الجزء الأول من تقريره قبل أن يأخذ صيغته الختامية (A/47/367)، الى مجلس الأمن، بدلا من تقديمه الى الجمعية العامة، بحجة أن هذا الإجراء تبرره الحالة الخطيرة في جنوب العراق وآثارها على الأمن والاستقرار في المنطقة. فقد استخدم التقرير، كما خطط له مقدما، لتحقيق الأغراض السياسية للولايات المتحدة وحلفائها، بشكل فرض المنطقة المعزولة على جنوب العراق. وقد ورد تفصيل ما سبق في الوثيقة A/C.3/47/2، التي رفضت المزاعم المتعلقة بسكان الأهوار العراقية.

٥٨ - وقد تم تقديم الجزء الثاني من التقرير (S/24386/Add.1) الى مجلس الأمن أيضا، قبل يومين من مناقشة العقوبات ضد العراق، بغية استخدامه باعتباره أداة إضافية. ويتركز الجزء الأول على مشروع النهر الثالث باعتباره يشكل خطرا عظيما على سكان الأهوار وعلى البيئة، وهو استنتاج اضطر المقرر العام التراجع عنه في الجزء الثاني من التقرير فيما بعد. وبالإضافة الى ذلك فإن اقتراحه الغريب - الذي رفضه العراق رفضا باتا - بإنشاء فريق من مراقبي حقوق الإنسان، له سلطات استثنائية، هو أمر ينتهك انتهاكا صارخا مفاهيم السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وفضلا عن ذلك فإن بيان المقرر الخاص الذي أدلى به في اليوم التالي قصد به تطمين الدول الأخرى بأن هذا الإجراء، الذي ربطه بغرابة ببعثة الأمم المتحدة للتحقق من الانتخابات، سوف لا يشكل سابقة.

٥٩ - وأفضل وصف للجزء الثاني من التقرير هو أنه محاولة فاشلة لتبرير الخطأ الوارد في الجزء الأول. كما أنه يعالج قضايا دخيلة، مثل ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة. ويتساءل العراق عن سلطة المقرر الخاص هذه التي من شأنها أن تمنحه هذه الصلاحيات دون أن تكون لديه ولاية من الهيئات الدولية المختصة، ناهيك عن ولاية الحكومة العراقية وشعب العراق. ويؤكد ذلك السلوك حصرا ما جزم به العراق سابقا بأن المقرر الخاص ينتقر الى الحيدة والموضوعية، وكمثال ساطع على ذلك هو إشارته غير المهذبة الى شريحة من شعب العراق باعتبارهم "شعوب أصلية". واختيار هذه العبارة ينطوي بوضوح على غرض سياسي. وبالإضافة الى ذلك يزعم التقرير أن العراق لم يرد على أسئلة المقرر الخاص. بيد أن الأمر على عكس ذلك، إذ أن ردود العراق التي صدرت منذ حوالي عام واحد، قد تم تجاهلها، ربما بسبب كونها لا تخدم الهدف المطلوب.

٦٠ - وختاما، فإن العراق مابرح ملتزما بموقفه المبدئي الذي يستند الى التعامل بدقة مع لجنة حقوق الإنسان وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، والى احترام الصكوك الدولية. وأعرب عن أمله في أن تؤيد

(السيد كبه، العراق)

اللجنة النداءات العالمية النطاق التي تدعو الى رفع الحظر المفروض على الشعب العراقي، الذي يهدف الى تدمير أشد حقوقه الأساسية ألا وهو حقه في الحياة.

٦١ - السيد أحمد (الهند) : قال إن على الأمم المتحدة أن تتخذ اجراءات لمعالجة الأشكال الجديدة من الإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان والعنصرية التي نشأت في أجزاء معينة من العالم. وإن الدستور الهندي يحافظ بشدة على الحقوق الأساسية لجميع المواطنين بصرف النظر عن الجنس أو الطائفة أو الدين. وبغية تقرير الحقوق على نحو أفضل، أنشأت الهند لجنة مستقلة لحقوق الإنسان بغية حماية الشرائح الحساسة من المجتمع.

٦٢ - إن روح الأمة الهندية، التي تطورت على مر القرون، تمثل التسامح والسلام بشكل أساسي. وقد أنشأت الثقافة الهندية أديانا عظيمة هي الهندوسية والبوذية واليانية والسيخية التي ترتكز عقيدتها الأساسية على التسامح، ورحبت بدخول الأديان الأخرى الى ساحتها. وتتشكل حقوق الإنسان عن طريق الأعراف الاجتماعية والتقليدية والثقافية في كل مجتمع. وإذ توجد هناك حقوق إنسان معينة أساسية يدعمها الجميع، ليس هناك من يوافق على أن يكون من حق البعض أن يقرر ما هو صالح للجميع. بيد أن نهجا جماعيا يأخذ بالاعتبار جميع وجهات النظر يعتبر أمرا مقبولا أكثر.

٦٣ - ويوجد هناك ترابط أساسي بين الحقوق السياسية والحقوق المدنية، من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من جهة أخرى. وفي هذا السياق فقد شدد على أهمية الحق في التنمية الذي يتيح للبشر أن يعيشوا حياة كريمة راضية. وينبغي أن يستند تعزيز حقوق الإنسان الحقيقي على الاعتراف الواقعي بأنها غير قابلة للتجزئة، وعلى القيام ليس فقط بضمان الحرية بل العيش بكرامة.

٦٤ - وفي السنوات الأخيرة، انبثق التهديد المتزايد من جانب الإرهاب الدولي باعتباره تحد للتمتع بحقوق الإنسان. ويعرض الإرهابيون سلامة أراضي الدول وأمنها للخطر ويستهدفون هياكلها الاقتصادية وزعزعة حكوماتها الشرعية. ومن المحزن أن منظمات حقوق الإنسان لم تعالج الأنشطة الإرهابية على نحو يتناسب مع الخطر الذي تشكله. ويعمل الإرهاب الدولي على زعزعة الحكومات الديمقراطية على حساب تعزيز الأصولية، والانتهاك القاسي والمنتظم لحقوق المرأة والطفل، والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة وغسل النقود.

٦٥ - إن التهديد الأعظم الذي تتعرض له حقوق الإنسان في الهند يأتي من زيادة أنشطة الإرهابيين والعناصر الهدامة وتجار المخدرات. ولا يؤدي الاهتمام الضئيل الذي توليه وسائط الإعلام لتلك الأنشطة ومنظمات حقوق الإنسان إلا الى تشجيع ذلك الإرهاب. وينبغي أن تستند الضمانات الفعالة لعدم انتهاك حقوق الإنسان على سيادة القانون. وتعتبر الحكومات الديمقراطية أفضل الأنصار المتحالفة للدفاع عن

(السيد أحمد، الهند)

حقوق الإنسان ضد الانتهاكات المتزايدة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية الدينية أو الإثنية. وينبغي عدم تجاهل الأنشطة الإرهابية التي تدعمها الحكومات أو التسامح معها.

٦٦ - وعلى مدى نصف قرن تقريبا، قامت الهند بإنشاء مؤسسات وتقاليد ديمقراطية ثابتة، بما في ذلك صحافة حرة، ورأي عام ناشط، وبرلمان منتخب، ونظام قضائي مستقل، ومابرح بلده يتعاون على صعيد عالمي، دائما، لحماية حقوق الإنسان والتمسك بحوار دائم مع منظمات حقوق الإنسان البارزة. وهي تتطلع قدما الى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان القادم، كما أنها على استعداد للاضطلاع بمشاورات مع بقية الوفود لتسهيل اعتماد جدول أعمال للمؤتمر استنادا الى توافق الآراء.

٦٧ - وقال إنه عاجز عن أن يفهم كيف أن باكستان، وهي البلد الذي لم يعرف إلا فترة قصيرة من الديمقراطية والذي خضع لدكتاتورية عسكرية وانقلابات تتسم بالعنف أودت بالحكومات الديمقراطية المنتخبة، تجرأ حتى على الادعاء بأن لديها أي صلاحيات للتحدث عن حقوق الإنسان. إن باكستان التي تتحدث بهذه البلاغة بشأن كشمير، قد سكتت عن احتلالها لجزء كبير من إقليم جامو وكشمير لفترة تزيد على نصف قرن. إن جامو وكشمير تشكلان جزءا لا يتجزأ من الهند وستظلان كذلك مهما تقوله باكستان أو تفعله. إن مشكلة كشمير ما هي إلا نتيجة للإرهاب الذي تموله الدولة ومصدره باكستان.

٦٨ - وخلال السنوات القليلة الماضية، وقعت جامو وكشمير تحت قبضة حرب مخفية تدعمها وتديرها حكومة باكستان. ولم يتمكن ممثل باكستان أن يشير الى آلاف الموظفين وممثلي وسائط الإعلام الذين قتلهم الإرهابيون. ومع ذلك فقد انتصرت الديمقراطية الهندية وسوف لن تسمح حكومته بأي تدخل إرهابي باسم الدين أو تحت غطاء حماية حقوق الإنسان.

٦٩ - وإنه لا يستطيع أن يفهم كيف أن باكستان تتخيل أن لها الحق في التحدث باسم الأقليات في الهند، التي يفوق عددها كثيرا أغلبية السكان في باكستان. إن السكان المسلمين في الهند يزيد عددهم على عدد المسلمين في باكستان وبإمكانهم التحدث عن أنفسهم. وتقوم باكستان بتشجيع الإرهاب والأصولية والانشقاقية في الهند. ويجري في كشمير شكل جديد من "التطهير الإثني" يقوم به الإرهابيون بغية تقويض الأسس العلمانية القائمة في الهند. ويجدر بباكستان أن تعمل على تحقيق الرفاه لمواطنيها، بما فيهم فريق من المسلمين الذين يعانون من شكل من التمييز على يد حكومتهم. وقد قامت الهند بتوقيع عدد من صكوك حقوق الإنسان يفوق عددها ما وقعته باكستان، كما أنها عملت على إرساء أركان نظام ديمقراطي يتضمن قوانين توفر ضمانات واسعة ضد انتهاكات حقوق الإنسان. وشدد على أن على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الوكالات الإرهابية التابعة لباكستان في الهند.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥